نظرة عامّة في بطون الكتاب

في هذا الكتاب منعطفات كثيرة، وشطحات خطيرة ممتدّة مع امتداد سيله الهائج، منتشرة على أنحاء مسيله المتعرّج:

فيه جرأة على الكتاب والسُنّة لا نظير لها.

فيه صدود عن أهل البيت عليهم السلام وجحد لفضلهم وانتقاص جريء لمنزلتهم.

وفيه قدرة غريبة على قلب الحقائق الثابتة أو التنكّر لها.

وفيه مشاهد تَدْهَشُ لبعضها، وتضحك من بعضها، وترتعد فرائصك من بعضها الآخر[1].

وإذا طويت الجزء الأوّل منه وبعضاً من الجزء الثاني، تجد إسهاباً في كلام لا يصلح ردّاً على ابن المطهّر، وإنّما هو استعراض طويل لما جمعه من كلام في عقائد الفرق وآراء الفلاسفة، وبعد أن يمضي في ذلك عشرات الصفحات يصل إلى نتيجة هي من أوّليّات العقيدة عند جميع من يذكرهم من فرق وفلاسفة، فيقول في صفحة ١١٠: «فتبيّن حدوث كلّ ما سوى الله تعالى على كلّ تقدير، وهو المطلوب»!.

وهو في أثناء ذلك كلّه ينتصر لخصمه، وينتهي في كلّ فقرة إلى تصويب ما

---

(١) سنذكر نماذج منها في الفقرات اللاحقة.

قاله ابن المطّهر حين أبطل عقائد القدريّة والجهميّة والأشعريّة والجبريّة وأقوال ابن سينا وابن رشد، فوافق ابن المطهّر في ذلك كلّه، ثمّ صرّح بموافقته في أوائل الجزء الثاني، فقال: «والّذين أثبتوا قدرته (تعالى) ومشيئته وخَلقه، وعارضوا أمره ونهيه ووعده ووعيده، شرّ من اليهود والنصارى كما قال هذا المصنّف: فإنّ قولهم يقتضي إفحام الرسل»[١].

وهو لا ينسى أبداً الخوض في الكلام في الصفات، وتكرار القول في إثبات الجهة، وينقل في ذلك تصوّراً ساذجاً للعالم وكأنّه محاط بجهات أربع ثابتة، واحدة منها فوق، وأنّ العرش فيها، والله تعالى على العرش[٢].

ويطيل الكلام في هذه العقيدة، ويستدلّ عليها بتجسيم اليهود ووصفهم الله تعالى بالأعضاء والأطراف، ثمّ يجعل قوله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ تثبيتاً لعقيدتهم تلك لا ردّاً عليها[٣].

ذلك التصوّر الساذج للكون لم يخف على من هو أقدم منه، فقد عرف المسلمون كرويّة الكون قبل ابن تيميّة بزمن ليس بالقليل، ومهما خفي فلا يخفى عليه قول الرازي في تفسيره: إنّ العالم كرة، فالجهة التي هي فوق بالنسبة إلينا، هي تحت بالنسبة إلى ساكني ذلك الجانب الآخر من الأرض، وبالعكس، فلو كان المعبود مختصّاً بجهة، فتلك الجهة وإن كانت فوقاً لبعض الناس لكنّها تحت لبعض آخرين[٤].

ويمضي ابن تيميّة قدماً في وصف العرش والاستواء، مدافعاً عن رواية عبدالله بن خليفة «ما يفضل من العرش أربع أصابع» فقال: يروى بالنفي

---

(١) منهاج السُنّة ٢: ٨.
(٢) منهاج السُنّة ١: ٢٥٠.
(٣) منهاج السُنّة ١: ٢٥١.
(٤) تفسير الرازي ٢٢: ٦ سورة طه آية ٥.

وبالإثبات، ولفظ النفي لا يرد عليه شيء[١].

وتمام حديث عبدالله بن خليفة هذا نصّه: «إنّ كرسيّه وسع السماوات والأرض، وإنّه ليقعد عليه فما يفضل منه مقدار أربع أصابع، وإنّ له أطيطاً كأطيط الرحل الجديد إذا رُكِب، من ثِقَلِه»[٢].

علماً أنّ هذا الحديث ليس في الصحاح ولا غيرها من السنن المعتبرة، وعبدالله بن خليفة تفرّد به، فرفعه مرّة وأسنده إلىٰ عمر مرّة، ولم يروه عن عمر غيره، ولا رواه عنه إلّا أبو إسحاق، ولا عن أبي إسحاق إلّا إسرائيل، فهو غريب في جميع مراتبه.

وعبدالله بن خليفة، الراوي الوحيد لهذا الحديث، هو الهمداني الكوفي وقد اختلفوا فيه، فحين ذكره ابن حبّان في الثقات، قال فيه ابن حجر: مقبول، أمّا الذهبي فقال: لا يكاد يُعرف[٣].

وأمّا الذي وجّهه إلىٰ الشيعة الإماميّة في هذا الكلام الطويل، فهو وصفه قدماءهم بالقول بالتجسيم ومتأخّريهم بتقليد المعتزلة. وهي دعوى باطلة لم يستطع أن يدعمها بأيّ دليل صحيح، بل سرعان ما هدمها بكلّ يسر وفي كلمة واحدة.

فقد ذكر من قدمائهم القائلين بالجسم هشام بن الحكم لا غير، ولكنّه سرعان ما عاد فنزّهه من القول بالتجسيم والتشبيه حين احتاج إلىٰ ذلك، فقال: لفظ الجسم في اصطلاح أهل الكلام أعمّ من المعروف عند العرب، وبينهم نزاع في ما يسمّى جسماً، هل هو مركّب من الجواهر المنفردة، أو هو مركّب من المادّة والصورة، أو

---

(١) منهاج السُنّة ١: ٢٦٠ ـ ٢٦١.

(٢) تفسير الطبري ٣: ١٠. آية الكرسيّ.

(٣) الثقات ٥: ٢٨، تقريب التهذيب ١: ٤١٢، ميزان الاعتدال ٢ / ترجمة ٤٢٩٠.

أشبه شيء بجدل الجاحظ، فأسلوب الجاحظ وطريقته في الالتفاف على النصوص، وتزوير الحقائق، تجده هنا مجسّداً مع زيادة عليه في التطويل واللف والدوران.